

ANFANG MS 27

$\frac{1}{2} \log 2$

Figure 1

مسند رساله في
المناظره للشيخ محمد
الساجتاني
الكتاب
الم

اللابيز

بالا بعض وثق برسمان هذا التعريف غير جامع
لافراد المعرفة او غير مانع من اعتبارهم وكل تعريف
هذا شأنه فقامد فلما حبب التعريف ان يمنع
الكبرى مستند بان التعريف لفظي بيان صحة هذا
المنع ان التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول
يقسم معنى اللفظي لفظا اخر واضح انه لا نه على
ذلك المعنى بالنسبة الى السامع وهو طرف
اهل اللغة ويجوز بالاعم والاحسن والاول
كقولهم سعدان بنت والى كقول القاموس
لها لهما لعب اقول واللعب نوع من اللام
والى يرا به المتفصيل بذكر انعام اولاد الخا
نا كقولك الانسان حيوان ناطق ويشترط
فيه المساواة على مذمب المتأخرين فيطلب
بعدم الجمع او بعدم المنع والقيد ما جوز والتعريف
بالاعم والاحسن اما الاول فموضع يرا
بالتعريف تبين المعرفة عن بعض الاشياء لا سيما
به كذا الاستدراك فالتعريف بالاداء عند السامع
واريد تحييز عنها فقط لفظا لثالث شكل منضغ
واما الثانى فموضع يرا بالتعريف بيان الافراد
الشهورة فلفظ فخر الله عليها فلفظ بيان
منع الصغرى في التعريف بالسابق اعلم ان الصغرى

The image shows a document page with dense, cursive text, likely in Arabic or Persian script. The text is arranged in several columns, with some lines appearing to be part of a list or table. The image is very dark and noisy, making the individual characters difficult to discern. The page is heavily tilted, and the text is oriented diagonally across the frame.

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

المنع المذكور بان المراد به عرفت اهل العربية
 ثم اعلم ان المنع الذي هو الا عتراضا بغيره وقع في
 هذه الرسالة فهو معنى طلب الدليل ويسمى
 نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في بعض
 الكتب بمعنى انه دفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل
 او بالابطال والاستدلال ثم ان طلب الدليل
 قد يحلوا عن ذكر السند كان يقال لا نسلم ما ذكره
 او يقال هو مخرج ولا يرد على هذا القول
 ويسمى هذا اسندا مجردا او قد يذكر معه سند ويسمى
 تفصيل السند في المنع في والمنع المجرد صحيح
 لكن المنع مع السند اقوى منه والسند في عرفهم
 ما يذكر لتقوية المنع وايضا وقع النقض بدون
 هذا التفصيل فهو معنى ابطال السلي بانه ليس
 بالواجب الثاني في التقسيم وهو ما
 تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل الى اجزاء
 والكل والكل يسمى تقسيما ومورد التقسيم
 وسنذكر في باب الاجزاء تقسيما ويسمى
 كل قسم بالنسبة الى القسم الاخر فيسمى ويسمى
 القسم الذي دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم
 واسمهم بين الاقسام وشرا صحة التقسيم
 الجمع والسبع ويسمى الاول المحرر ومعناه ما لا يترك

ان السند هو الذي
 يثبت به صحة
 القول وهو
 ما لا يترك

ان السند هو الذي

ان السند هو الذي

في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى
 ايضا ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم
 ومن مزاياها ايضا تارة الاقسام تفصيل
 في تقسيم الكل الى جزئياته ومعناه ضم قيود
 الى المقسم كقوله يذكر المقسم في الاقسام صريحا
 كقولك الانسان اما انسان اسبق واما انسان
 اخر وقد يدخل في مفهوم الاقسام كقولك
 الكلمة اما اسم او فعل او حرف وقد يجزئ
 وهو ما ذكره كقولك الانسان اما اسبق وامسود
 ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما استقراي
 والاول ما لا يجوز العقل فيه شيئا اخر ويكون
 ذكر الاقسام فيه بالتردد بين الابيات والنفي
 كقولك المعلوم اما موجودا ولا وانما في ما يجوز
 العقل فيه شيئا اخر فنذكر فيه ما عدا الاستقرا
 كقولك النصارى اما ارض او ما او ملوكا او نارا
 والتقسيم الاستقراي حقيقة ان لا يرد فيه
 بين الابيات والنفي لكن قد يدخل في صورته
 المحرر العقلي بالتردد بين ذلك فيكون بعض
 الاقسام رسالة السنة ومعنى ارسا لما ان يكون
 مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقرا عما صدق
 عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل صدق

ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك العنصر
 اما الارض اولا والثاني اما اولا والثالث اما
 اولا وهو النار فالقسم الاخير مرسى الى لا ينقسم
 في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقفا
 ففصل في الاعتراض على جعل التقسيم
 فان كان عقليا ينقسم السائل بوجود قسم
 اخر يجوز العقل وان كان استقفا بيا
 بنفسه بوجود قسم اخر في الواقع وقد يظن
 السائل التقسيم الاستقفاي المرد بين المتنى
 والابيات تقسيما عقليا فيقول انه باطل
 لجواز العقل شيئا اخر فان يقول في تقسيم
 العنصر كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينقسم
 في النار لا يجوز بحسب العقل ان ينقسم الى
 النار وغيرها فيجب عنه بان القسمة
 استقفاية والقسم الذي يجوز به غيره
 مستحق في الواقع والتقسيم الاستقفاي لا
 يبطل الا بوجود قسم اخر في الواقع فاذا
 ابطال السائل بعدم العنصر فغير مجيب عنه
 القاسم بنحو تدوير القسم اعني ان يرد منه
 معنى لا يشهد لواسطة فصل قد ينقض
 بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع

فهي

قسمها له وذلك اذا كان بعض الاقسام من
 الاخر كما اذا قلت الجسم اما حيوان او نام
 فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد
 جعل في هذا التقسيم قسمها له ويجاب عنه
 بحسب الدوام المذكور مستقفا بالبحرير اعني
 ان يراد بتمام غير الحيوان وقد ينقض بانه
 يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع فترا
 له وذلك اذا كان بعض الاقسام مساويا للجم
 كما اذا قلت الانسان اما فرس او ثور فحيوان
 قسم الانسان لانها قسمان من الحيوان
 وقد جعل في التقسيم قسمها له وقد ينقض
 بان القسم فيه اعم من القسم كما اذا قلت
 الانسان اما ابيض او اسود فيجاب عنه
 بان القسم معتبر في الاقسام وقد ينقض
 بانه تقسيم الشيء الى نفسه وذلك اذا كان
 بعض الاقسام مساويا للقسم كنقسم الانسان
 الى الفهر والذبح ففصل قد ينقض التقسيم
 بان فيه تضاد في الاقسام كقوله في راعلي
 واحد وذلك اذا كان بين الاقسام كليا او
 بعضها اعم من وجه كما اذا قلت الحيوان
 اما انسان واما ابيض لانهما يبعدان على

الانسان الا يعنى قال السارح للمطالع المقصود
 من التقسيم التمايز بين الاقسام اقول يعنى
 من التمايز التباين لكن المقصود انما يطل
 به التقسيم الحقيقي وهو جعل التقسيم اشيا
 متمايزة في الواقع ولا يعنى التقسيم الاعتباري
 وهو تقسيم الكل الى مفهومات متمايزة
 متمايزة في العقل وان كانت متمايزة في
 الواقع كتقسيم الكل الى اقسام خمسة
 مع انها متمايزة في الفنون كما بينت الفنون
 فقد يفترض على التقسيم بانه باطل لتصادف
 الاقسام فيه فيجب عنه بانه تقسيم اعتباري
 يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا
 يعنى التقصير في الواقع اقول فالسبب الواحد
 باعتبار التقسيم مفهومات متمايزة يعنى
 اشيا متعددة فينبغي ان الاقسام المتقدمة
 لا عرفوا لولا ان هذا هو ان مفهومهم
 لا بدكم بما ناهداكم الله تعالى فخصص
 في التقسيم انما الى اجزاء وهو كالتقسيم ما فيه
 المقسم بذكر اجزائه فليس فيه ضم يتوالت
 المقسم ويظهره الحصر وتباين الاقسام هو قوله
 تقسيم اى المقسم كتقسيم المجزوء الى مسلسل

ومؤيد

وشويفد ولك استدلج الاعتراض عليه ورفه
 قصص بل اعلم ان معنى تقسيم المراد ارادة معنى
 غير ظاهر من اللفظ كما ارادة الخاص من العام
 بقرينة المقابلة لكن لا تنجح ارادة المجاز بدون
 العلاقة المتعبر المذكورة في علم البينات فلا يراد
 الفرس من الكتاب مسكوا وما القرينة الملائمة
 من ارادة الحقيقة فلا يجب اذا كان المحذور
 مانعا لان المانع يكتبه الجواز والقرينة الملائمة
 انما تستلزم للفظ بالمعنى المجازي لا بالمعنى
 الباطني **باب الثاني** في الضمان وما في معناه من
 المركبات الناقصة اعلم ان التصديق اذا قاله
 احد يقال له الدعوى والمدعى وقوله العطل
 لان من حقه التعليل عليه فان لم يكن مقرونا
 بدليل ولم يكن له دليل فليس انما ينفعه
 ومعناه طلب الدليل عليه وان كان يدعى
 جليا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة وان
 كان مقرونا بدليل فليس ائلاج للاك وطاقف
 المنع والمعارضنة والعقوص منهما تلاخ
 مقالات المقالة الاولى في المنع اعلم ان للسائل
 منع مقدم الدليل اذ لم يستدل العطل
 عليها ولم تكن بدعية جلية ولا يصح منع المدعى

لا بد من دليل
 لا بد من دليل
 لا بد من دليل

ضلوا في ذلك
 وهو كقولهم
 لا بد من دليل

لا بد من دليل
 لا بد من دليل
 لا بد من دليل

لا بد من دليل
 لا بد من دليل
 لا بد من دليل

ح لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل
 الا ان يراد منعه بشي من مقدمات دليله
 وهذا مجاز في النسبة وراينا من بعض العقلاء
 منع المدعي المد لا يستد او لا ثم منع مقدمه من
 مقدمات دليله فحصل المنع ان مجرد عن الاستد
 او مجرد عن دليله والاستد ما ذكره المانع لزعمه انه
 يستلزم لقبض المنوع ويكفي في القصد منه
 جواز عقله فقد يذكر على سبيل التجويز كان
 يقال لا نسلم انه ليس باشتات لا يجوز ان
 يكون مطلقا وقد يذكر على سبيل القطع كان
 يقال كيف هو وهو مطلق او يقال انما يصح ما ذكره
 لو كان غير مطلق وليس كذلك ولما كفي الاستد
 الجواز لا يتوقف صحة المنع على انما تستد
 الذي ذكره على سبيل القطع وليس المنع الذي يستلزم
 الصوريه الذاتية خلا لا في فيه بيان
 المقدمة المنوعة والحل هو بيان منشأ القسط
 واكثر منوع الحل بعد المنع الاجمالي واستوف
 المنع الاجمالي فحصل الواجب على العقل عند
 منع السائل مدعا والغير المدلل او مقدمة دليله
 انما مات ما منعه لان هذا المطلوب المانع وذلك
 الاثبات نوجان احد ما ذكره دليل يمنع المنوع

والان

والاخر ابطال الاستد المساوي المنع لان باطل البطل
 فحين المنوع فثبتت عينه لا يستحال ارتقا
 التفتيشين وراينا ان هذا ان معنى مساواة الاستد
 للمنع واخصيته منه مساوئه لمقتضى المنوع
 واخصيته منه والاستد بالاحتمال العقلي نسبة
 اقسام المساوئه وراينا من مطلقا والاعم مطلقا
 والاعم من وجه والمباين والمثل للمثل فاذا قلنا
 هذا المنوع ليس بمساوئ كانت لا نه ليس بالاشان
 فاذا قال السائل لا نسلم انه ليس بالاشان ثم
 لا يجوز ان يكون مطلقا فهذا مستد مساوي
 لمنعه المنوع وراينا ان اشان وان قال لم لا
 يجوز ان يكون زجبا فهذا اخضر مطلقا وان
 قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا
 وان قال لم لا يجوز ان يكون اسيف فهذا اعم
 من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجر فهذا
 مباين والمباين والاعم من وجه لا يجب
 الاستناد بهما ولا ينفع العقل ابطالا لما لو استد
 بها السائل والمساوي والاخص مطلقا يجوز
 الاستناد بهما لكن لا ينفع العقل ابطالا
 الاخص بل ابطال المساوي واما الاعم
 مطلقا فلا يجوز الاستناد به لكن ينفع

وانما يجوز الاستناد بهما مطلقا
 (في المساوي)

المعلن ابطاله بل لو استند به السائل واعلم ان
 المنوع لو كان مقدمة دليل المعلن للمعلن
 والمقدمة اخرى للمخلص عنه وموانيات المدعي
 به دليل اخر من الختام من وجه فاعرف فصله
 وعندنا باننا ان المعلن مدعاء او مقدمة به دليل
 او با بطلان السند للمساكنه يمنع حيا من مقدمات
 الدليل والابطال فاما ان تكون بدعيه جلية فاذا
 منع ياتي فيه التفصيل السابق فصل
 ومنع السائل مقدمة دليل المعلن لا يظهر
 المعلن ذلك ان ادكر انما منع سند السائل الاخران
 بدعيه المعلن كما اذا قال المومن العالم طرد
 لا بد متغير والى البت الصغرى بانه لا يجوز عن
 الحركة وان يكون فقال العنسي لا نسلم عدم
 خلوه عنهما لم لا يجوز ان يخلو عنهما كما في ان
 حده ووجه هذا السند فيه اعتراف بحدوث
 العالم فصل او ابطال السائل بالدليل المدعي
 الغير المعلن او مقدمة دليل المدعي فتبل
 لن يستدل المعلن على تلك المقدمة فذا
 يسي غيبا لان الاستدلال يوجب المعلن
 وقد غيب السائل واختلف في انهم مسموع
 يجب على المعلن ان يجيب عنه والمحققون

قائلا

قائلوا انه غير مسموع ومن قال انه مسموع يقول
 ان السائل ان يقول اردت المنع مع السند بما
 ذكرته في صورة الا بطلان الاستدلال يستحق
 الجوابح البتة قال في التوضيح ينبغي ان حكم
 بفساد مقدمة معينة ان يورد اعترافه
 عليها على سبيل المنع لا على سبيل الا بطلان لئلا
 يقول الخصم انه غيب فيحتاج الى العنايه
 وفصل الغيب في عرقهم استدلال السائل
 على بطلان ما صرح منه بالمعارضة ليست
 بقص لا بطلان الدعوى به دليل بعد استدلال
 المعلن عليه وليس منع الدعوى بطلان الاستدلال
 عليه صحتها وكذا العنسي ليس بقتض لا نه
 ابطال الدليل به دليل ولا يصح منع الدليل لان
 المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل
 لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمات
 والدليل لا يمنع الامقدمة واجزاءه وهذا
 بحث وستعرف المعارضة والنقض فصل
 اعلم ان السائل قد يمنع تقرب دليل المعلن بمعنى
 التقرب سوف انه ليس على وجه التزام المدعي
 وتقرير منه انما لا نسلم التزام هذا الدليل
 المدعي قد يحذف يقال لا نسلم التقرب والتقرب

تقرب المدعي من السائل
 واستلزام المدعي من السائل
 بما لا يرد عليه

انما يتم اذا صح الدليل على المدعى وما يثار به
 او الاخص منه مطلقا واما اذا ايجز الا فلا يوجب
 كان يكون المدعى بوجوبه كنية وبتح الدليل
 بوجبه جزئية فصل في منع النقل والمدعى
 الا جازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع وما يشق
 منه في طلب الدليل عيبي الا جازا وبيان ذلك
 ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمه
 الدليل واما ان يكون النقل والمدعى مقدمه من
 دليل فقولنا هذا المنع ممنوع وهذا المدعى
 ممنوع مما زعم عن طلب الدليل مطلقا واما
 ان استعملت فضا اخرى في طلب الدليل عليها
 ولا يجاز كان نقول لا نسلم هذا النقل او هذا
 مدعى او هو مطلوب البينات عند المدعى
 الغير المدعى واما ان كان مدعى فلا يطلب الدليل
 عليه بانه لفظ كان يجاز في العسية والمراد طلب
 الدليل على سبيل من مقدماته ليدل ويثبت
 هذا البينات فليكن الله عالم نفي فصل
 لما كان الواجب على المعلن عند منع المانع
 بالاولا بينات كما عرفت تفصيلا فلا يتقدم
 بمنع المنع ومعناه منع ما تحته نفي من لا نسلم
 صحة وزعم هذا المنع لا يجوز ان يكون

المنوع

المنوع يدعي بما جليل وكذا لا يتقدم منع المنع
 الذي ذكره على سبيل القطع فان المنع منع المنع
 ومنع ما يرد لا يوجب اثبات المقدمة التي
 يجب على المعلن عند منع المانع ان يثبت كذا لا يتقدم
 منع صلاحية السيد للسند به مستندا به ووجه
 وكذا ابطال صلاحية السيد به مستندا لا يجوز
 وكذا لا يصح ابطال عبارة المانع مما لفتها
 القانون العربي فاستعان المعلن بذكر المانع
 انتقال منه الى محل اخر يجب على السائل دفعه
 فان كان استعاضا له بما به وثان اثبات ما منعه
 السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل
 الى محل اخر ثم يمنع المعلن ابطال المنع مستندا
 عليه به هذه المنوع بما به جلية وهذا
 بمقتضى ابيات المنوع وكذا يتقدم ابطال
 المنع فلتنع يدعي عوى ان المنوع منعه المانع
 وهذا الجواب الذي جدي لا يحقق فلا يصح
 عند ارادة اظهر الحق والمنع ح ان يدعي
 الرجوع عن تسليم ما سلمه عالم يكن يدعي جليا
 المقدمة الدالة في التمسك وحيث اثبات السائل
 لبعض ما ادعاه المعلن واستند عليه او ما يثار
 لنفيه او الاخص من نقيضه كان ادعى بطلان

هذا المنوع يدعي بما جليل وكذا لا يتقدم منع المنع الذي ذكره على سبيل القطع فان المنع منع المنع ومنع ما يرد لا يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان يثبت كذا لا يتقدم منع صلاحية السيد للسند به مستندا به ووجه وكذا ابطال صلاحية السيد به مستندا لا يجوز وكذا لا يصح ابطال عبارة المانع مما لفتها القانون العربي فاستعان المعلن بذكر المانع انتقال منه الى محل اخر يجب على السائل دفعه فان كان استعاضا له بما به وثان اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى محل اخر ثم يمنع المعلن ابطال المنع مستندا عليه به هذه المنوع بما به جلية وهذا بمقتضى ابيات المنوع وكذا يتقدم ابطال المنع فلتنع يدعي عوى ان المنوع منعه المانع وهذا الجواب الذي جدي لا يحقق فلا يصح عند ارادة اظهر الحق والمنع ح ان يدعي الرجوع عن تسليم ما سلمه عالم يكن يدعي جليا المقدمة الدالة في التمسك وحيث اثبات السائل لبعض ما ادعاه المعلن واستند عليه او ما يثار لنفيه او الاخص من نقيضه كان ادعى بطلان

هذا المنوع يدعي بما جليل وكذا لا يتقدم منع المنع الذي ذكره على سبيل القطع فان المنع منع المنع ومنع ما يرد لا يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان يثبت كذا لا يتقدم منع صلاحية السيد للسند به مستندا به ووجه وكذا ابطال صلاحية السيد به مستندا لا يجوز وكذا لا يصح ابطال عبارة المانع مما لفتها القانون العربي فاستعان المعلن بذكر المانع انتقال منه الى محل اخر يجب على السائل دفعه فان كان استعاضا له بما به وثان اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى محل اخر ثم يمنع المعلن ابطال المنع مستندا عليه به هذه المنوع بما به جلية وهذا بمقتضى ابيات المنوع وكذا يتقدم ابطال المنع فلتنع يدعي عوى ان المنوع منعه المانع وهذا الجواب الذي جدي لا يحقق فلا يصح عند ارادة اظهر الحق والمنع ح ان يدعي الرجوع عن تسليم ما سلمه عالم يكن يدعي جليا المقدمة الدالة في التمسك وحيث اثبات السائل لبعض ما ادعاه المعلن واستند عليه او ما يثار لنفيه او الاخص من نقيضه كان ادعى بطلان

هذا المنوع يدعي بما جليل وكذا لا يتقدم منع المنع الذي ذكره على سبيل القطع فان المنع منع المنع ومنع ما يرد لا يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان يثبت كذا لا يتقدم منع صلاحية السيد للسند به مستندا به ووجه وكذا ابطال صلاحية السيد به مستندا لا يجوز وكذا لا يصح ابطال عبارة المانع مما لفتها القانون العربي فاستعان المعلن بذكر المانع انتقال منه الى محل اخر يجب على السائل دفعه فان كان استعاضا له بما به وثان اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى محل اخر ثم يمنع المعلن ابطال المنع مستندا عليه به هذه المنوع بما به جلية وهذا بمقتضى ابيات المنوع وكذا يتقدم ابطال المنع فلتنع يدعي عوى ان المنوع منعه المانع وهذا الجواب الذي جدي لا يحقق فلا يصح عند ارادة اظهر الحق والمنع ح ان يدعي الرجوع عن تسليم ما سلمه عالم يكن يدعي جليا المقدمة الدالة في التمسك وحيث اثبات السائل لبعض ما ادعاه المعلن واستند عليه او ما يثار لنفيه او الاخص من نقيضه كان ادعى بطلان

الاشارة الى شي واستدل عليها فعارضه السائل بان
 العارضة او باثباتها حكمية او باثبات انزاعية السائل
 عند ارادة المعارضة ان يقول للعقل دليل وان دل
 على ما ادعيت لكن عنده ما ينفى ان ينفى ما ادعيت
 و دفع العقل المعارضة اما يمنع بغير مقدم حلة وير
 العارضة واثبات فساد دليله واما المنع وبيان
 تفصيل المنع او باثبات الدعوى بدليل اخر وهو
 المعارضة على معارضة السائل في كون هذه المعارضة
 واقعة لمعارضة السائل بحيث ثم ان المعارضة تنقسم
 الى المعارضة في المدعى وهذا ان يثبت السائل خلاف
 مدعى العقل بعد اثبات العقل مدعاه والى المعارضة
 في المقدمة وهي ان يثبت السائل خلاف مدعى
 العقل بعد اثبات العقل مدعاه والى المعارضة في
 المقدمة وهي ان يثبت السائل خلاف مقدمه
 دليل العقل بعد اثبات العقل تلك المقدمة
 فصل وكل منهما ينقسم الى ثلاثة اقسام لا بد
 المعارض ان كان عين دليل العقل مادة وصورة كما
 في الفاعلة العامة الوردية تسمى تلك المعارضة
 قلبا ومعارضة على سبيل القلب فادان الفهم الظاهر
 العامة الوردية وهي الادلة التي يمكن ان يستدل
 بها على جميع الاشياء حتى الغيبض من مثل ان يقال

الشيء

الشيء الذي يكون وجوده موقود منه فستدل على ان
 لما هو وجوده وموابعه لان يلزم جوت المطلوب فلو
 قد استدل به الفلسفي على قدم العالم لمعارضه بالاستدلال
 على حده وان كان عن غير مادة وعينه صورة تسمى معارضة
 بالمثل كان في العقل الفلسفي العالم قد تم لان انزاعه وكل
 ما هو انزاعه لم يوفقهم فتعارضه بالادلة لا بد من
 وقد سيجر حاد وان كان عن غير صورة تسمى معارضة بالغير
 سواء كان عن غير مادة ايضا كما اذا عارضها في الصورة لكون
 بان العالم حاد متلازم انزاعه لا ينفى من العقل بل بالمثل
 المختار وان كان عينه ما مدعاه اصرح به خصام في طرح
 الادلة العقلية فيكون مثل الادلة يستدل العقل على مدعاه
 المعارضة عامة الوردية في معارضة السائل بالادلة التي
 المعارضة على تفصيل مدعى العقل بصورة اخرى غير ما
 اختار العقل كذا في العقل في المنع وقد يقدم
 بالاحاطة ومعناه ان ينفى السائل بطلان دليل العقل سدا
 بانه جاري مدعى احد مع تخلف ذلك المدعى عنه ولا دليل
 هذا سانه ضابط لا بد دليل الصحيح لا يتجاوز عنه المدعى
 لان المدعى لازم له وبطلان اللازم به على بطلان اللازم
 كما قلنا للفلسفي السند على قدم العالم بالانزاع قد تم انه
 جاري في الحوادث اليومية اي ينتج قدم الحوادث اليومية
 مع انها حادثة بالادلة ولا يحتاج عن هذا العقل

ينز عليه المنع كما ن تقول هذا السائل روي في السائل
 ان يمنع رويته فقط فان اثبت رويته به لعل السائل
 ان يمنع مقدمة ذلك الدليل او يعارضه او يستغنى
 والمنطق لا يخفى عليه ذلك واذ لم يكن بعد التفتيش
 كان قال احد غلام زيدا او خمسة عشر فلا يعنى من عليه
 بل لا يخفى لغة اللفظ ذلك القانون العرفي اذا خالف
 قوله ولو اجاب المعلن عن اعراض السائل بجوابه
 على ما سئل السائل ان ثبت ما سئل السائل به دليل مستدل
 على مقدمة مسئلة عند السائل مع علم المعلن بان الذي
 سئل باطل فاجوابه الزامه جدي لا تحقيق في ليس الخوض
 منه الظاهر ان في الزام الخصم فقط وكذا ان يثبت بمقالة
 مع علمه بان مقالة فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب
 الا اذا كان الخصم متعذرا ان طاربا زلة المعلن في الظاهر
 الحق والجواب التحق في جوابه الزامه بقاء المعلن
 على ما علم حقيقة تكون السائل اذا سكت ج يحصل
 الزامه وان منع ما سئل من قبل فذلك ذلك ان
 يدهى التوريد بعد الجزم ما لم يكن ما سئل به بما جريا
 وذا قيل ان ايمان لا يجب له قوله ثم نشر في بين
 المناظر على نقد والسائل ان كنت يا قلا فان لم نشرهم
 صحة المعلن فلا يرد عليه الا طلب صحيح السائل
 وهذا معنى منع المنع قلت ان تثبت فقلت باحتمار

كتاب

كذاب مثلا وان التزمته محذور الا تنصروا في المرفق
 والاشاقره عليه لا يحاط بالسابقة الا ان يجب
 الايمان به ومن الزام صحته حلت عليه بان صحيح
 او تقوية مقالة به خاتمة ان البحث بين المعلن
 والسائل ان يستعمل في المعلن من دفع اعتراض
 السائل او الى غير السائل من الاعراض على جواب المعلن
 اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية ويجز المعلن يسمى
 في العرف الخاتمة من السائل لزاما ويقال في الرجل
 السائل المعلن ويقال الزام الرجل المعلن السائل ويقال
 للمعلن مخ والسائل ملزم بغير الخاتمة والزام والسائل
 الى المعلن كقاعدة المصدري مقولة وكذا الزام السائل
 ان السؤال قد يكون بمعنى الاعراض قد سأل
 السائل من وقد يكون بمعنى الاستفسار والاستفسار
 عن معنى اللفظ او عن تفصيل المجل او عن وجه
 التركيب وهذه ليس داخل في المناظر والكشاف
 مشهور وهو لا بأس به ذلك عند هذا المسؤل
 عنه فتصل ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقصه
 ايضا دعوى المعلن بل لا يرد وليس حاصل نقصه
 ابطل لا دعوى المعلن انه دليل ملزم للغير
 ولا يلزم من ابطال الملزم ابطال الزام اذ يجوز
 ان يكون له ملزم اخر لجواز عموم الزام فيجوز

ان يكون المدعى بغير اجز وكذا احاصل المعارضة
 الساقطة اعني ان يستقر ويبطل بغير المعارض
 و بغير العقل و بالاعتكاف و بالاعتكاف لا يترك
 و بغير على خلافه مدلوله فيبقى مدعى العقل
 بلا دليل فليس حاصل المعارضة ايضا باطلا
 المدعى العقل في قري الاعترافات باطلا
 المدعى العقل المدلل به دليل وان سمي ذلك غصبا
 واسمها المنع فلا يجب له سند ولا دليل ومما راد
 الاستقصاء في المناظر فليس من سائر المعولة
 لتفريق قوانين المناظر وعلى المستفيد من حسن الله
 ارشادهم من احكام ان يستقر والمدون والادب
 ويدعوا بالجنة ونعم الجنة ومن لا يسكن الناس
 لا يسكن الله والله الله بعن وجلالة
 تحت الاعطاف تشبه بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه في يوم الخميس
 المبارك في اواخر شهر ربيع
 سنة الف و مائة و ثمان
 وسبق من حج

من ذا محمد
 على الله
 وآله

This is a marginal note in Arabic script, likely a commentary or a reference to the main text. It is written in a smaller, more cursive hand than the main text.